د. طارق عبد الحميد عبد الرؤوف
مدير عام بوزارة الأوقاف

دور المؤسسات الدينية
فى مواجهة الفساد

مقدمة :

لقد عَرَف الفسادُ طريقه إلى الإنسان منذ قيام الحياة على ظهر الأرض، وقد حَظِيَت مواجهةُ الفساد باهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بشكل كبير، خاصة بعد أن تأكد ارتباطه بالجريمة المنظمة والمشكلات الأمنية المختلفة التى تعانيها المجتمعات المعاصرة.

ولا شك فى أن اهتمام الدولة المصرية بمواجهة الفساد كان مطلبًا رئيسيًا، خصوصًا بعد قيام ثورة الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣م، للمطالبة بالإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وكثيرًا ما أكَّدَت القيادةُ السياسية ضرورة مكافحة الفساد والقضاء عليه، انطلاقًا من الضمانات التى وضعها الدستور المصرى - الصادر فى ٢٠١٤م والمُعدَّل فى ٢٠١٩م - فيما يخُص مكافحة الفساد، وتحديدًا من خلال المادة (٢١٨)، التى نصَّت على التزام الدولة بمكافحة الفساد، على أن يُحدِّد القانونُ الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة التنسيق فيما بينها لمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحُسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

تجدر الإشارة إلى أن الإرادة السياسية داعمة وبقوة لجهود مواجهة الفساد بكل صوره وأنواعه، ولعل من أبرز دلائل ذلك؛ "إطلاق المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، مرورًا بالمرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، وصولاً إلى المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠"[١]. فضلاً عن الإجراءات التنفيذية الكثيرة، التى تم اتخاذها على جميع المستويات لمواجهة الفساد، وقد أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصرى المبذول فى هذا الشأن، حيث أدرجت الإستراتيجية الوطنية كأحد أهم الممارسات الناجحة لمصر فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.[٢]

أهمية الدراسة :

تأتى أهمية هذه الدراسة من منطلق ما يُشكِّله الفساد من تهديد للأمن القومى ولمقدَّرات الدولة المصرية، وتأثير على خططها التنموية، وما يتسبب فيه الفساد من إشاعة حالة من عدم الاستقرار أو الازدهار.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالفساد من حيث المفهوم والأسباب، وتحديد أبرز أسبابه وتأثيراته على الأمن القومى المصرى، وإبراز أهمية دور المؤسسات الدينية المصرية، الإسلامية والمسيحية فى مواجهة هذه المشكلة، فى تكامل مع باقى مؤسسات الدولة، ووضع الملامح

الرئيسية لإستراتيجية مقترحة للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية لمواجهتها.

نطـاق الدراســة :

يتمثـل النطاق المكانى لهـذه الدراسة فى جمهورية مصر العربية بحدودهـا الجغرافية المعروفة، وأمـا النطاق الزمانى للدراسة فهو ممتد خلال الفترة من عام ٢٠١٤، حتى الآن.

منهـج الدراســة :

استخدمَت الدراسةُ المنهجَ الوصفى الاستقرائى التحليلى، وذلـك لتحليل مشكلة الفساد وبيان تأثيرها على الأمن القومى، وإبـراز الملامـح الرئيسيـة لإستراتيجية مقترحـة للمؤسسات الدينية لمواجهتها، فى محاولـة للإجابة عن التساؤل الرئيسى فى هذه الدراسة، ألا وهو: إلى أى مدى يمكن للمؤسسات الدينية المصريـة الإسلامية والمسيحية أن تقوم – مع باقى مؤسسات الدولة – بدور مؤثرٍ فى مواجهة الفساد، للحد من تداعياته على الأمن القومى؟.

ترتيبـا علـى مـا تقدم تأتـى هـذه الدراسة حول دور المؤسسـات الدينية فى مواجهة الفساد، من خلال أربعة محاور على النحو التالى:

المحـور الأول : الإطار النظرى لمشكلة الفساد.

المحـور الثانى : أسباب تنامى الفساد وتأثيراته على الأمن القومى.

المحـور الثالـث : الجهـود التوعويـة الوطنيـة لمواجهـة الفساد.

المحور الرابع : الملامـح الرئيسية لإستراتيجية مقترحة للمؤسسات الدينية لمواجهة الفساد.

المحور الأول
الإطار النظرى لمشكلة الفساد

يُعَـدُّ الفسـاد مشكلـة متعـددة الأوجـه ذات أبعـاد سياسيـة واقتصاديـة واجتماعيـة، كما أنه آفـة ممتدة، حيـث توجد فى كل المجتمعات النامية والمتقدمة بدرجات متفاوتة وعلى فترات زمنية متقاربة أو متباعدة، كما يُعَدُّ الفساد مشكلة عابرة للحدود.

وقـد اهتـم الباحثون والمفكرون بتحديـد مفهوم للفساد؛ الأمـر الـذى عَـزَّز الجهـود المبذولـة لمواجهتـه، كمًـا منَـح الاتفاقيات الدوليـة والإقليمية والوطنية ذات الصلة قوةً وثقلاً، وهو ما أسهم فى تحديد أطر فعَّالة لمواجهة الفساد، وعليه فقد تنـاول العديد من الباحثين والمفكرين فـى مجال اللغة والأدب والتاريـخ والسياسـة والاجتمـاع والاقتصـاد مفـردة: "الفساد Corruption"، وتعددت المشارب واختلفت تعريفات الفساد باختـلاف المدارس الفكريـة والبحثيـة المعنيـة بتعريفـه؛ فالقانونيون عرَّفوا الفساد بالنظر لمدى الالتزام بحكم القانون مـن عدمـه، والسياسيون ركزوا فى تعريـف الفساد على الربط بيـن الحكم والفساد وكذلـك دور المجتمع المدنـى، بينما ركز دارسـو علم الاجتماع والأخلاق بالأساس على مسألة الانحراف عن القيم والأخلاق القويمة.

أولا : مفهوم الفساد فى اللغة والاصطلاح:

يُقـال فـى اللغة العربية: فَسَـدَ الشيءُ يَفسُـدُ فسادًا فهو فاسـد، وأفسده فسـد، والفساد نقيض الصـلاح، والمفسدة خـلاف المصلحة، ومن معانى الفساد: أخْـذ المال بغير حق، والتَّلـف والعطَـب، والاضطـراب والخلل، والجـدب والقحط، وإلحاق الضـرر، وخروج الشىء عن الاعتـدال، ويُقال: تفاسد القوم أى: تدابروا وقطعوا الأرحام، والمفسدة ضد المصلحة، والفسـاد هو "العدول عن الاستقامة إلى ضدها"(٣)، قال الله تعالـى فى القرآن الكريم: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَـانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُـونَ﴾(٤)، والإفساد هو: "جعـل الشىء فاسدًا خارجًا عما ينبغى أن يكون عليه، وعن كونـه مُنتَفعًـا به، وفـى الحقيقة هـو إخراج الشـىء عن حالة محمودة، لا لغرض صحيح."(٥)

والفسـاد مـن المنظور القيمـى أو الأخلاقى هو "**سلوك غيـر أخلاقـى، مناطـه انتهاك القواعـد القانونيـة بممارسة أنـواع معينـة مـن التأثيـر، تستهـدف تحقيق منفعـة خاصة علـى حساب المصلحة العامـة**"(٦)، ومن المنظور التشريعى أو القانونـى يعرفه "ألا تاس" بأنه "إخضـاع المصالح العامة لأهـداف خاصـة، ومن ثم انتهـاك الأنمـاط المقبولة للواجب والمصلحـة العامـة"(٧)، ويعرفه "كيمبرلـى آن إليوت" بأنه: "سـوء استخدام أطـراف أو أفراد عموميين لـلأدوار (أى: السلطات الوظيفية) والموارد العمومية أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسى".(٨)

إذن .. الفسـاد فـى مجمـل تعريفاته هو فـى خلاصته: استغلالٌ غيـر قانونى لسلطات مركز قانونـى يشغله شخصٌ مـا، من أجل حبسٍ أو تعطيـل أو إعادة توزيع مـوارد الدولة وحقـوق أفـراد المجتمـع، على أسـس شخصية بمـا يخالف القانـون، إنه ببساطة خيانةٌ للأمانـة، وإساءةٌ استخدام لثقة العامة، واعتداءٌ على النزاهة والقيم الاجتماعية والأخلاقية، وإضرارٌ بالشأن والمال العام.

ثانيا: الفساد فى الأمم والممالك القديمة:

لقد عانت البشرية قاطبة على مر التاريخ مشكلة الفساد، وتجدر الإشارة إلى أن الأقوام التي استوطنت أرضَ العراق، والتى تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات فى العالم، قد عرفت آفة الفساد، وهناك إشارات إلى جرائم الفساد فى القوانين التى وردت الإشارة إليها فى الألواح السومرية، كما أن الوثائق التى عُثر عليها، التى تعود بتاريخها إلى الألف الثالثة قبل الميلاد تُبين أن "المحكمة الملكية" آنذاك كانت تنظر فى قضايا فساد، مثل استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة، إنكار العدالة، حتى إن قرارات الحكم فى جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام، ويلاحَظ أن "حمورابى" ملك بابل، صاحب التشريعات المهمة فى التاريخ "شريعة حمورابى"، قد أشار فى المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة؛ حيث شدد على ضرورة إحضار طالب الرشوة أو مستغل النفوذ أمامه ليقاضيه بنفسه ويتولى أمر إعدامه(٩)، وهو ما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة آفة الفساد.

وبالانتقال من وادى الرافدين إلى وادى النيل يُلاحَظ أنه قد ثبت فى البرديات القديمة العديدُ من حوادث الفساد، ومنها التواطؤ الذى كان قائما بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر، لسرقة ما بها من قطع وحُلى ذهبية وكل الموجودات التى كانت تُدفَن مع الموتى لاستخدامها فى العالم الآخر حسب اعتقادهم(١٠)، وأما الصينيون القدماء فقد تطرقوا فى تشريعاتهم وتراثهم الفكرى السياسى إلى آفة الفساد، من خلال "كونفوشيوس" الذى تناول الفساد فى كتابيه: "التعلم الأكبر"، "عقيدة الوسط".(١١)

ولم يغفُل الإغريق أيضًا الاهتمام بمشكلة الفساد؛ فقد حددوا فى تشريعاتهم قواعد لإرشاد موظفى الدولة وضبط عملهم الإدارى، وسَعَوْا لإدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية، وقد سَنُّوا تلك التشريعات إيمانًا منهم بتكريس سيادة القانون، للحد من مظاهر الفساد، وقد تطرَّق "أفلاطون" فى كتابه: "الجمهورية" لمشكلة الفساد، وعلى النهج نفسه سار تلميذه أرسطو، فشَخَّص الفساد السياسى من خلال تصنيفه للدساتير، وقد ضمَّن كتابه "الأخلاق النيقوماخية"(١٢) تأكيد دراسة الدساتير ليلاحظ العناصر التى تحافظ على الحواضر، فضلاً عن العوامل التى تدمرها، ومن خلال معالجاته يُصنِّف المدينة التى يُغويها هدف فاسد بأنها مدينة فاسدة.(١٣)

ثالثا: موقف الديانات السماوية الثلاث من الفساد:

فى الديانة اليهودية تناولت التوراةُ بعضَ جرائم الفساد – ومنها السرقة والرشوة على سبيل المثال – بالتحريم، إذ ورد فى شأن السرقة فى الوصايا العشر: "لاَ تَسْرِقْ"(١٤)، وورد فى شأن سرقة الأشياء العينية: "إِذَا سَرَقَ إِنْسَانٌ ثَوْرًا أَوْ شَاةً فَذَبَحَهُ أَوْ بَاعَهُ، يُعَوِّضُ عَنِ الثَّوْرِ بِخَمْسَةِ ثِيرَانٍ، وَعَنِ الشَّاةِ بِأَرْبَعَةِ مِنَ الْغَنَمِ. إِنْ وُجِدَ السَّارِقُ وَهُوَ يَنْقُبُ، فَضُرِبَ وَمَاتَ، فَلَيْسَ لَهُ دَمٌ، وَلكِنْ إِنْ أَشْرَقَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، فَلَهُ دَمٌ إِنَّهُ يُعَوِّضُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ يُبَعْ بِسَرِقَتِهِ. إِنْ وُجِدَتِ السَّرِقَةُ فِي يَدِهِ حَيَّةً، ثَوْرًا كَانَتْ أَمْ حِمَارًا أَمْ شَاةً، يُعَوِّضُ بِاثْنَيْنِ"(١٥)، وفى شأن الرشوة وردت عدة نصوص فى التوراة تُجرِّمها وتُبيِّن خطرها وشديد أثرها، وقد أوجبت التوراة عدم تعيين مرتشين فى مناصب عامة، إذ ورد أنه وبعد أن أمر الرب موسى أن يعلم الشعب الفرائض والشرائع، وأن يعرفهم الطريق الذى يسلكونه والعمل الذى يعملونه، قال له بعد ذلك: "وَأَنْتَ تَنْظُرُ مِنْ جَمِيعِ الشَّعْبِ ذَوِي قُدْرَةٍ خَائِفِينَ اللهَ، أُمَنَاءَ مُبْغِضِينَ الرَّشْوَةَ، وَتُقِيمُهُمْ عَلَيْهِمْ رُؤَسَاءَ أُلُوفٍ، وَرُؤَسَاءَ مِئَاتٍ، وَرُؤَسَاءَ خَمَاسِينَ، وَرُؤَسَاءَ عَشَرَاتٍ، فَيَقْضُونَ لِلشَّعْبِ كُلَّ حِينٍ. وَيَكُونُ أَنَّ كُلَّ الدَّعَاوِي الْكَبِيرَةِ يَجِيئُونَ بِهَا إِلَيْكَ، وَكُلَّ الدَّعَاوِي الصَّغِيرَةِ يَقْضُونَ هُمْ فِيهَا. وَخَفِّفْ عَنْ نَفْسِكَ، فَهُمْ يَحْمِلُونَ مَعَكَ".(١٦)

وفى الديانة المسيحية عالجت نصوصُ العهد الجديد مشكلة الفساد؛ فهذا يوحنا المعمدان الذى كان يعلن، بحسب نبوءة أشعيا، اقتراب ملكوت السماوات وقدوم المسيح، كان يعظ بالتوبة كلَّ من يأتى إليه لينال المعمودية، وها هو ذا يجيب جُباة الضرائب الذين قالوا له: "يَا مُعَلِّمُ، مَاذَا نَفْعَلُ؟ فَقَالَ لَهُمْ: لاَ تَسْتَوْفُوا أَكْثَرَ مِمَّا فُرِضَ لَكُمْ"(١٧)، وفى الاتجاه نفسه يقول للجنود: "لاَ تَظْلِمُوا أَحَدًا، وَلاَ تَشُوا بِأَحَدٍ، وَاكْتَفُوا بِعَلاَئِفِكُمْ"(١٨)، وفى الحالتين يمكن إجمال تعليم يوحنا لهؤلاء الموظفين بأن يتجنبوا الفساد، وأن يبقوا فى حدود ما تتطلبه منهم واجبات وظائفهم، الواجب كل الواجب ولا شىء أكثر من الواجب، وتوبتهم بهذا المعنى تصير قائمة فى تحقيق الأمانة لواجباتهم.

وفى الديانة الإسلامية ورد لفظ الفساد ومشتقاته فى القرآن الكريم ما يقرب من خمسين مرة، فى إحدى وعشرين سورة من سور القرآن الكريم، لتنبيه الناس وتوعيتهم بخطورة الفساد وضرورة مواجهته، وذلك بدلالات كثيرة وسياقات متنوعة، بحيث يتحدد المقصود بحسب السياق القرآنى، فقد يُقصد بالفساد: القحط وقلة البركة، كما فى قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾(١٩)، وقد يُقصد به المعاصى، كما فى قوله تعالى: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾(٢٠)، وقد يُقصد به التخريب وإلحاق الضرر، كما فى قوله تعالى: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾.(٢١)

وقد حَرَّمت الشريعة الإسلامية وجَرَّمت كل صُور الفساد والإفساد، وهناك جرائم فساد بعينها نصَّت الشريعة الإسلامية على تحريمها وتجريمها من خلال نصوص كثيرة، ومن تلك الجرائم: الغش، والرشوة، والسرقة، واختلاس المال العام، وأكل أموال الناس بالباطل، وإسناد الأمر إلى غير أهله، وتقديم المحسوبية على الكفاءة، واكتناز الأموال وعدم استثمارها، والتجارة بالمحرمات، وإنتاج السلع الضارة، والإسراف والتبذير، والإرهاب، وحمل السلاح لترويع الآمنين، وقتل النفس، وتخريب العامر، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنات، وشهادة الزور، والزنا، واستغلال النفوذ، وخيانة الأمانة، وقطع الطريق، والغصب، والاحتكار، إلى غير ذلك من صور الفساد.

رابعا: الفساد فى العصر الحديث:

مع اتباع العالم سياسة الانفتاح الاقتصادى، ومع تصاعد حرية حركة الأموال ونشاط غسل الأموال والجريمة المنظمة وتشديد الرقابة على الحدود الدولية لمنع الهجرة غير المشروعة، انتشر الفساد فى جميع أنحاء العالم، فهو موجود فى الدول ذات النظم الديمقراطية، وكذلك فى الدكتاتوريات العسكرية والأنظمة الشمولية، كما يوجد الفساد فى جميع المستويات وفى جميع أنواع الأنظمة الاقتصادية، من الاقتصادات الرأسمالية (المفتوحة) كالولايات المتحدة الأمريكية، إلى دول الاقتصادات المخططة مركزيًا، كالاتحاد السوفيتى السابق، وجمهورية الصين الشعبية، ومع تزايد الحديث عن العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد تعاظم نشاط الشركات المتعدية الجنسيات، وتصاعد نشاط شبكات الجريمة المنظمة، خاصة فى مجال تجارة المخدرات والسلاح والرقيق الأبيض والأعضاء البشرية، وغسل الأموال والأنشطة غير القانونية الأخرى، وبرز الفساد – على نحو أكثر إلحاحا – كقضية عالمية، فانتقل بذلك من مجرد هاجس وطنى داخلى إلى إحدى قضايا العولمة، وفى عام ١٩٩٢م تبنَّت أغلب المنظمات – الحكومية وغير الحكومية – مواجهة هذه الآفة، وأصبحت تُبذل بشأنها جهود مكثفة لمواجهتها.

المحور الثانى

أسباب تنامى الفساد وتأثيراته على الأمن القومى

تتشابه الأسباب العامة لظهور وتنامى الفساد إلى حد كبير بين دول العالم، يستوى فى ذلك الدول النامية والمتقدمة، وقد يرجع ذلك إلى سيطرة العولمة، والتنافس المحموم بين الشركات العالمية الكبرى لاقتناص صفقات الأعمال، وقد عبَّر الاقتصادى الألمانى "بيتر آيغن" عن مدى المخاطر والتداعيات والتأثيرات التى تنتج عن الفساد بقوله: "يمثِّل الفساد الشرَّ الأساسى فى عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح فى كل مكان، ويكمن فى جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبًا، ويحول دون حلها على الأقل، ويُحدث آثاره المدمرة فى مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة".(٢٢)

أولا: أهم الأسباب السياسية للفساد:

١- ضعف دور أغلب الأحزاب السياسية، وعدم وجود ظهير شعبى لها، بحيث يؤيد ويدعم التوجهات السياسية للدولة، بما يشكل فى النهاية قوة داعمة لها، تساعدها فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الفساد، حمايةً للمجتمع.(٢٣)

٢- تراجع دور النقابات والاتحادات والمنظمات، خاصة فيما يتعلق بدعم وتعزيز جهود الدولة المعنية بمعالجة القضايا العامة، ومنها قضية مكافحة الفساد.(٢٤)

٣- تواضع جهود الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى، وضعف المشاركة الفعالة فى المجالات التخصصية، ومنها مجال مواجهة الفساد، على الرغم من جهودها التى لا تنكر فى مجالات أخرى.(٢٥)

ثانيا: أهم الأسباب الاقتصادية للفساد:

١- المتغيرات الاقتصادية، وانخفاض مستوى الأجور فى بعض القطاعات، خاصة الوحدات المعنية بالخدمات، مقارنة بارتفاع الأسعار، وهو ما قد يدفع البعض إلى اللجوء إلى ممارسات فاسدة مثل: الاحتكار، والتهرب الضريبى والجمركى، والإضرار بالمستهلك بأى صورة من الصور[٢٦]، ما دفع بالحكومة المصرية إلى محاولة التخفيف من آثار الضغوط الاقتصادية على المواطنين؛ برفع الحد الأدنى للأجور والرواتب عدة مرات، كان آخرها فى أبريل ٢٠٢٣، حيث بلغت التكلفة السنوية لحزمة الحماية الاجتماعية لتحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات ١٥٠ مليار جنيه، منها ٩٥ مليار جنيه لزيادة الحد الأدنى للأجور، وقيمة معاشات تكافل وكرامة، و٥٥ مليار جنيه لزيادة المعاشات.[٢٧]

٢- الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، وما قد تتسبب به من التأثير على الإنفاق الحكومى فيما يخص مشروعات التنمية، وهو ما يؤثر على مستوى دخل الفرد وعدم إشباع حاجاته، وما يرتبط بذلك من زيادة فرص وقوع الفساد[٢٨]، الأمر الذى حفَّز الدولة المصرية على العمل لتقليل آثار تلك الأزمات العالمية على المواطن المصرى، من خلال الحرص على عدم تأثُّر الإنفاق الحكومى على المشروعات التنموية المتنوعة، ويكفى أن أشير – على سبيل المثال – إلى الاستثمارات والمقومات الصناعية والزراعية الضخمة بسيناء ومدن القناة؛ فقد "تم تنفيذ استثمارات لتنمية شبه جزيرة سيناء بأكثر من ٧٠٠ مليار جنيه خلال ٨ سنوات، إضافة إلى مبادرة حياة كريمة، والتى تجاوزت ميزانيتها ٧٠٠ مليار جنيه.[٢٩]

٣- ضعف التزام بعض الجهات بتنفيذ سياسة الحكومة، بضرورة ضبط وحوكمة إنفاق الجهاز الإدارى، خاصة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية، وهو ما يؤثر سلبيًا على مجالات الإنفاق الأخرى.[٣٠]

ثالثا: أهم الأسباب الاجتماعية للفساد:

١- تقلص إبلاغ المواطنين عن وقائع الفساد، مع ضعف الوازع الدينى والقيَمى فى المجتمع، اللذين يمثلان الرادع الأول للإنسان عن الوقوع فى براثن الفساد، مما يؤدى إلى تبرير تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، والتربح من الوظيفة بتحقيق مصالح خاصة.[٣١]

٢- عدم بذل الجهد الكافى لتعزيز الدور التربوى للمدرسة والجامعة، فى وقت اتسم دَور دُور العبادة – فى بعض الفترات – بالضعف والعجز عن القيام بالواجب التربوى والروحى والأخلاقى والفكرى والتثقيفى، مما ساعد فى تغلغل الأفكار المتطرفة والمتشددة من جانب، والمتسببة والمنفلتة من جانب آخر.[٣٢]

٣- زيادة النمط الاستهلاكى بين أفراد المجتمع، وتراجع القيم والعادات السلوكية المنضبطة، مما أشاع فكرة التكالب على المادة، كما تعدّى مستوى إشباع الحاجات الأساسية للفرد والأسرة إلى وجوب تدبير السلع الكمالية بوفرة وفى أسرع وقت، وهو ما قد يدفع إلى الوقوع فى براثن الفساد.[٣٣]

٤- الأعمال الدرامية التى تنحو بالمشاهد نحو تغليب المصلحة الفردية على مصلحة المجتمع، وتشجيع الحصول على المال بكل السبل، دون رادع من دين أو ضمير، أو مراعاة للمصلحة الوطنية العليا.[٣٤]

رابعا: أهم تأثيرات الفساد فى المجال السياسى:

١- إهدار الجهود التى تقوم بها الحكومة لتنفيذ السياسة العامة للدولة، وتحقيق مستهدفات خطط التنمية على جميع المستويات.[٣٥]

٢- بشكل عام يُضعف الفساد من الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة، الأمر الذى ربما يدفع بالمواطن إلى العزوف عن المشاركة المجتمعية فى كثير من الأحيان، ولعل حِرص القيادة السياسية على تقوية الثقة المتبادَلة بين المواطن والدولة كان حاضرًا دائمًا، من خلال الدعوة إلى إدارة حوار وطنى حول أولويات العمل الوطنى خلال المرحلة الراهنة، والشفافية التامة فى ملف مكافحة الفساد بإطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بنُسخها الثلاث.[٣٦]

٣- الحد من تأثيرات ونتائج الجهود السياسية الداعمة للديمقراطية والداعية إلى إرساء دعائم دولة القانون وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، وكلها قيم لازمة لقيام مجتمع مدنى ضامن لحقوق وحريات الإنسان.

خامسا: أهم تأثيرات الفساد فى المجال الاقتصادى:

١- إعاقة النمو الاقتصادى، وزيادة كلفة مواجهة الإنفاق الحكومى لمعالجة الأضرار الناجمة عن الفساد، فى شتى المجالات.(٣٧)

٢- يؤثر الفساد سلبيًا على تقديم الخدمات العامة للمواطنين؛ حيث يتسبب الفاسدون فى تشويه عناصر النفقات الحكومية، وتبديد الموارد المالية العامة بصورة ضخمة، الأمر الذى جعل الدولة المصرية تتجه إلى ترشيد الإنفاق الحكومى، وتعزيز الحوكمة المالية والإدارية، بما يُسهم فى تحقيق الانضباط والشمول المالى وتعظيم الموارد، وبما يتسق مع السعى الجاد لتحقيق المستهدفات الاقتصادية، من أجل توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال المسيرة التنموية الهادفة للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.(٣٨)

٣- إيجاد اقتصاد موازٍ (غير رسمى)، ويُقصَد به جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة التى لا تراقبها الدولة، حيث يُحرَم الاقتصادُ الرسمى من استغلال عوائد هذا الاقتصاد الخفى فى إنشاء أو التوسع فى إقامة مشروعات صناعية أو تكنولوجية(٣٩)، وقد شرعت الحكومة فعليًا فى اتخاذ خطوات دمج الاقتصاد غير الرسمى، والبدء فى تفعيل الفاتورة الإلكترونية، واستبدال المعاملات النقدية التى تتم داخل السوق بوسائل يمكن تتبعها، وغير ذلك من الإجراءات الفعالة فى هذا الشأن، والتى تضيِّق منافذ الفساد.(٤٠)

سادسا: أهم تأثيرات الفساد فى المجال الاجتماعى:

١- ينتج الفساد آثارا سيكولوجية مدمرة للمجتمع، حيث يضعف الشعور بالمواطنة، وذلك لأن الفساد يزيد من سلطة الأثرياء، ويوسع الفجوة بين الشرائح المجتمعية، وبذلك يغدو الفسادُ مرضًا ينهك المجتمع، وينال من قُواه المنتجة والفاعلة.(٤١)

٢- يؤدى الفساد الفكرى إلى جنوح بعض الشباب نحو التطرف وانتهاج منهج العنف، فهو بمنزلة التربة الخصبة التى ينمو فيها الإرهاب وينشط ويجد مصادر لتمويله، من خلال قوى خارجية ترغب فى زعزعة أمن الوطن، أو من خلال التجارة غير المشروعة، كتجارة المخدرات والسلاح".(٤٢)

٣- يؤثر الفساد سلبيًا على قوة ومتانة القيم والمبادئ الأخلاقية فى المجتمع، وسواء كان التخلى عن القيم والمبادئ الأخلاقية سببًا للفساد أم أثرًا له، فإن التداعيات المجتمعية الناجمة عنه جسيمة، لعل أخطرها: حلول ثقافة الفساد وانتشارها، وتراجع قيم الشرف والأمانة، والنزاهة والكفاح، والاعتماد على النفس، وهو ما يلقى بمسئولية كبيرة على عاتق المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية فى هذا الشأن.(٤٣)

المحور الثالث

الجهود التوعوية الوطنية لمواجهة الفساد

قامت الدولة المصرية باتخاذ إجراءات تنفيذية توعوية على المستوى الوطنى لمواجهة الفساد، من خلال إعداد وتنفيذ برامج متنوعة للتوعية بخطورة الفساد وأهمية الوقاية منه، وتأكيد دور المواطن فى مواجهته ومكافحته، ويمكن تناول هذه الجهود الوطنية التوعوية على النحو التالى:

أولا: على مستوى المؤسسات التعليمية والبحثية والأكاديمية:

تم إطلاق وتنفيذ العديد من المبادرات والمؤتمرات والندوات والمحاضرات والأنشطة الثقافية والفنية بالمدارس والجامعات للتوعية بمخاطر الفساد وضرورة مواجهته ومكافحته، كما تم دمج وتضمين القيم المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتعميق المواطنة والانتماء فى عدد من المناهج والمقررات الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعى، وتفعيل الميثاق الأخلاقى للمجتمع الجامعى، وإصدار ميثاق أخلاقى لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، كما تم تفعيل قرار المجلس الأعلى للجامعات بتضمين مقرر "حقوق الإنسان ومكافحة الفساد" فى الكليات والجامعات الحكومية ضمن المقررات الإلزامية التى يجب اجتيازها بنجاح قبل الحصول على الشهادة الجامعية، وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إعداد الدراسات المتخصصة فى مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.

فى عام ٢٠٢١ تم تنفيذ نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على مستوى مختلف كليات جامعة القاهرة، بالتعاون والتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية، وفى مايو من العام الحالى تم

تنفيذ نموذج محاكاة مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمحافظة أسوان، بالتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية، ومشروع الحوكمة الاقتصادية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، وجامعة أسوان، بهدف إتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على قضايا مكافحة الفساد وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية على مصر والعالم، وتحليل أهم الجهود الوطنية والدولية المبذولة فى هذا الشأن.

كما تم تطوير العديد من البرامج التربوية بواسطة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، إضافة إلى تدريب وتوعية العديد من المدرسين والإداريين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والمديريات والإدارات التعليمية فى المجالات المرتبطة بمخاطر الفساد وسبل مكافحته.(٤٤)

ثانيا: على مستوى المؤسسات الإعلامية والثقافية والرياضية:

تم إطلاق وتنفيذ العديد من الحملات الإعلامية تحت إشراف ومتابعة هيئة الرقابة الإدارية للتوعية بمخاطر الفساد، وإحداث التأثير الإيجابى على اتجاهات وسلوك المواطنين، وإيجاد المسئولية المشتركة وتوعية المواطنين ببعض جرائم الفساد والعقوبات المقررة لها وتشجيعهم على الكشف عن وقائع الفساد بإدراج أرقام الخط الساخن للأجهزة الرقابية، ومن أبرز الحملات الإعلامية ذات الصلة: حملة "المرايا"، وحملة "اعرف حقك"، وحملة "إزاى تقدر تبلغ عن الفساد"، وحملة "متسكتش على الفساد"، وذلك للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية فى الإبلاغ عن الفساد لخطورته على المجتمع وجهود التنمية، والتعريف بالجرائم التى قد يرتكبها الموظف العام، إضافة إلى التعريف باختصاصات هيئة الرقابة الإدارية، وطرق وأساليب تقديم الشكاوى.

كما تم عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والحلقات النقاشية بوزارة الثقافة وبعض الوزارات الأخرى كوزارة الأوقاف، ووزارة الشباب والرياضة، بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، بهدف رفع وعى الشباب والمجتمع الرياضى وفئات المجتمع كافة بقيم النزاهة والشفافية وآليات مكافحة الفساد.(٤٥)

ثالثا: على مستوى المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية:

قامت المؤسسات الدينية الإسلامية بتخصيص عدد من خطب الجمعة سنويًا للتوعية بمخاطر الفساد وبآثاره السلبية على الفرد والمجتمع، ومن عناوين تلك الخطب على سبيل المثال: "الفساد الأخلاقى هدم للمجتمع"، "حرمة المال فى الإسلام"، "محاربة الفساد مطلب شرعى وواجب وطنى"، "المحافظة على البلاد والعباد مسئولية مجتمعية".

كما تم تنفيذ العديد من حملات التوعية فى مختلف قرى ومدن ومحافظات الجمهورية، منها على سبيل المثال حملة: "وتواصوا بالحق"، "بداية جديدة"، "بكم نستطيع"، "والله لا يحب الفساد"، وإصدار عدد من الفتاوى الدينية المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد بكل صوره.

كما تم عقد دورات وبرامج تدريبية وورش عمل بالتنسيق مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، لزيادة الوعى بأهمية الوقاية من الفساد، استهدفت عددًا كبيرًا من قطاعات العاملين بالمؤسسات الدينية، فضلاً عن اللقاءات الإعلامية التى نفذتها، من خلال سلسلة: "بأخلاقنا نرتقى"، إضافة إلى المقالات والإصدارات العلمية فى مجال مواجهة الفساد.

تم – بالتنسيق بين المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية – من خلال بيت العائلة المصرية تنفيذ بعض الندوات المشتركة للتوعية بخطورة الفساد، ومنها على سبيل المثال: "مخاطر الفساد وآثاره السلبية"، "الانتماء والمواطنة ومواجهة الفساد"، "الإرهاب والفساد من أخطر معوقات التنمية"، "مخاطر الفساد وصوره المعاصرة"، "مخاطر الاستغلال والاحتكار".

قامت الكنيسة المصرية القبطية بتنفيذ العديد من حملات التوعية بمخاطر الفساد، بهدف ترسيخ المعايير التى تُعزِّز قيم النزاهة والشفاهية والكفاءة، من خلال المنبر الكنسى للوعظ ومدارس الأحد، وأصدرت بعض الكتب والنبذات والدوريات لترسيخ قيم الأمانة، ومن ذلك على سبيل المثال: "عظات صوتية للبابا شنودة عن الأمانة"، "عظات صوتية للبابا تواضروس عن الأمانة"، مهرجان الكرازة الذى أقامته أسقفية الشباب للكنيسة القبطية الأرثوذكسية على مدى سنة كاملة، لتعزيز وترسيخ قيم الأمانة.

كما قامت الكنيسة المصرية القبطية بتفعيل أوجه المساءلة فيما يخص العمل الكنسى، تجاه أى فساد مالى يتعلق

بأموال وممتلكات الكنيسة ومعاملاتها المالية مع المجتمع والدولة، وتجاه أى فساد أخلاقى يتعلق بالسلوك داخل أو خارج الكنيسة، وتجاه أى فساد مهنى، يتعلق بالإيمان والعقيدة للكنيسة، وكذلك تجاه أى فساد إدارى يتعلق بسوء استعمال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية.(٤٦)

المحور الرابع

الملامح الرئيسية لإستراتيجية مقترحة للمؤسسات الدينية لمواجهة الفساد

لا شك فى أن للمؤسسات الدينية المصرية الإسلامية والمسيحية دورًا مهمًا فى تحقيق متطلبات الأمن القومى، انطلاقًا من واقع المسئولية المجتمعية المنوطة بها وهو ما يؤشِّر إلى ضرورة استثمار الإمكانات المتاحة لدى تلك المؤسسات - باعتبارها إحدى أبرز أدوات القوى الناعمة – فى مواجهة الفساد، من خلال الاستفادة مما تمتلكه من حضور مجتمعى قوى، لترسيخ عقيدة فردية ومجتمعية رافضة للفساد بكل أشكاله وصوره، وتكوين بيئة طاردة له، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، والسلم المجتمعى، ومتطلبات الأمن القومى، وقد بات ذلك واضحًا فى أثناء عرض الدراسة جهودها التوعوية الفعالة لمواجهة الفساد، وهو ما يؤكد – فى إجابة واضحة عن التساؤل الرئيسى لهذه الدراسة – أن المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية قادرةٌ وبشكل كبير على أن تقوم متكاملة مع باقى مؤسسات الدولة بدور فعَّال فى مواجهة الفساد، والحد من تداعياته على الأمن القومى.

أهداف الإستراتيجية المقترحة:

١- إبراز ما تدعو إليه وتحض عليه الديانات السماوية الثلاث من نبذ الفساد والمفسدين، ودعوة إلى الصلاح والإصلاح، وإلى الطهارة القلبية والنفسية والأخلاقية والسلوكية.

٢- مواجهة المؤسسات الدينية الفكر المتطرف، الذى يُعَدُّ رافدًا من روافد الفساد الفكرى، والتصدى بكل حسم لخطره الداهم على جميع المستويات فى الداخل والخارج، من خلال الوسائل الممكنة، والسعى إلى إفشال المخططات الخارجية التى تستهدف تسميم عقول وأفكار الشباب، تجاه دينهم ومجتمعهم ووطنهم.

٣- رفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد على الأمن القومى المصرى، وصولاً إلى تكوين رأى عام مناهض له بكل أشكاله وصوره ومظاهره، وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة.

٤- تأكيد أن مسئولية مواجهة الفساد مسئولية مجتمعية تضامنية، يتكاتف لتنفيذها الأفراد وجميع المؤسسات والهيئات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى.

٥- توعية المواطن بالآثار السلبية للفساد، وإبقاؤه على استعداد دائم للقيام بدور إيجابى، وإرشاده إلى ما يجب عليه نحو رفض الفساد وإبلاغ الجهات المعنية بالوقائع التى قد يكون على اطلاع بها.

٦- تحقيق الرسالة الوطنية للمؤسسات الدينية المصرية، بدعمها الجهود المجتمعية فى تحقيق الهدف القومى للدولة، ألا وهو الحفاظ على وحدة التراب الوطنى وسلامة أراضيه، وتعزيز كيان الدولة والحفاظ على هَيبتها وقِيمها، ولا شك فى أن مواجهة الفساد تُعَدُّ أحد أهم العناصر اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

مرتكزات الإستراتيجية المقترحة:

تقوم الإستراتيجية المقترحة على عدة مرتكزات، من أهمها:

١- ما يستقر ويتجذَّر فى وجدان كل المصريين من موروث دينى وروحى، يساعد استحضارُه دومًا فى نشر الأفكار الإيجابية، فيما يتعلق بالامتناع عن كل أشكال وممارسات الفساد، والإصرار على مواجهة ثقافة شيوع الفساد وسلوكيات الفاسدين، وهو ما يُحِد من شراسة آفة الفساد.

٢- ما تحظى به المؤسسات الدينية الوطنية الإسلامية والمسيحية من مكانة، وما تمتلكه من ثقل دينى لدى معتنقيها من كل أبناء المجتمع، وهو ما مكَّنها – على النحو الذى سلفت الإشارة إليه فى المحور الثالث – من تولى زمام المبادرات الدعوية والتوعوية والإعلامية الناجحة لمواجهة الفساد، من خلال منابر المساجد والكنائس المنتشرة فى مدن وقرى مصر.

٣- ما تمتلكه المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية من قدرات إعلامية وتوعوية، تتمثل فى منابر المساجد والكنائس، إضافة إلى النوافذ المخصصة للعظات الدينية اليومية والأسبوعية، والتى يمكن عبرها تحقيق المزيد من الاستفادة منها فى إحياء القيم العليا للفرد والمجتمع، ومواجهة ما طرأ على المجتمع من سيئ القيم والعادات.

٤- الإمكانات التكنولوجية الحالية الهائلة فى مجال الاتصالات والتواصل الاجتماعى، والتى يمكن للمؤسسات الدينية الاستفادة منها فى الترويج لبرامج توعوية مُعَدَّة بعناية، لمواجهة كل أسباب ومظاهر الفساد، وتلقى أى شكاوى عن وقائع فساد محددة، وإحالتها إلى الجهات المعنية لإعمال شئونها بشأنها.

٥- الجهود الوطنية التى سلفت الإشارة إليها فى المحور الثالث، إضافة إلى المبادرات الاجتماعية التى تسعى إلى توفير حياة كريمة للمواطن المصرى، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: مبادرة كتف فى كتف، ومبادرة تكافل وكرامة، ومبادرة حياة كريمة، والتى تُعَدُّ أحد أهم المشروعات القومية التى تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصة فى الريف والمناطق العشوائية، من خلال الحد من معدلات الفقر والبطالة وتحسين جودة الحياة العامة، وتستهدف المبادرة الوصول إلى جميع المناطق الريفية على مدى ثلاث سنوات، بما يمثل ٥٨٪ من سكان مصر، وقد تم إدراجها ضمن أفضل الممارسات ومسرعات أهداف التنمية المستدامة على منصة الأمم المتحدة نظرًا لحجمها وأهميتها فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، كما نالت تلك المبادرة إشادة كبيرة من جميع المؤسسات التنموية على المستوى الإقليمي والدولى، باعتبارها من أكبر المشروعات التنموية على مستوى العالم(٤٧)، حيث تستهدف ما يقرب من ٦٠ مليون مواطن، وهناك مبادرة بيت العائلة المصرية: "معًا من أجل حياة أفضل"، وهناك كذلك المبادرة القومية للتوعية الدينية والأخلاقية، التى أطلقتها وزارة الشباب والرياضة، ومبادرة: "شركاء فى حماية مصالح الوطن"، والتى أطلقتها هيئة الرقابة الإدارية بأسوان، بالتعاون مع جامعة ومحافظة أسوان، ومبادرة: "كلنا واحد"، التى أطلقتها وزارة الداخلية بالتعاون مع عدد من السلاسل التجارية الكبرى، لعرض السلع الأساسية بأسعار مخفَّضة عن مثيلتها بالأسواق، وغير ذلك من المبادرات الوطنية الاجتماعية الفعالة، والتى تُسهم - بلا شك - فى تعزيز المواجهة المجتمعية للفساد.

السياسات التنفيذية للاستراتيجية المقترحة:

١- إنشاء آلية لرصد مدى استيعاب وتفاعل المجتمع وتأثره بمفردات الخطاب الدينى الذى توجهه المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية فى مختلَف المجالات، ومنها مجال مواجهة الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات الرقابية المعنية.

٢- زيادة المساحة الإعلامية التوعوية لنشر الثقافة الجماهيرية الرافضة للفساد، من خلال تحقيق مزيد من التواصل مع القنوات الإعلامية والصحفية، والتوعية عبر المنصات الدعوية ووسائل التواصل الاجتماعى، لمواجهة كل أوجه الفساد، وعلى رأسها الفساد الفكرى والثقافى، الذى يتغذى على المفاهيم المغلوطة، والشائعات والأكاذيب، وكذلك الفساد الأخلاقى، الذى ينحرف بصاحبه عن السبيل المستقيم.

٣- إطلاق المزيد من الحملات التنفيذية التوعوية المشتركة الموحَّدة، والتى تضم أفرادًا من رجال الدين الإسلامى ورجال الدين المسيحى، وذلك للتوعية بمخاطر الفساد، من خلال تخصيص خطبة جمعة، أو عظة أسبوعية، أو ندوة أو محاضرة تثقيفية، ليتحدثوا جميعًا بصوت واحد، وفى وقت واحد عن الحملة المخطط لها، وهو ما يجعل الجميع متفاعلاً مع الحدث، وحينئذ يتحقق الهدف من إطلاق حملات التوعية المناهضة للفساد.

٤- تنفيذ برامج إعلامية تثقيفية محدَّدة، يتم من خلالها توعية المجتمع بكل ما يتعلق بالفساد، من حيث التعريف به، وبأنواعه وصوره ومظاهره، وآثاره وأساليب منعه ومكافحته، وذلك من خلال وجود بعض رموز المؤسسات التعليمية والتثقيفية والإعلامية، وكذا المعنيون من الجهات الرقابية ولجان مكافحة الفساد، بحيث يتعاون الجميع لإنتاج ما يُعرف بـ "المواطن الرقيب"، الذى يعى خطورة آفة الفساد، ويُعَدُّ دوره مُكمِّلا للدور الذى تقوم به الجهات الرقابية فى مواجهة الفساد، على أن ينحصر دور "المواطن الرقيب" فقط فى الإبلاغ عن وقائع الفساد، إضافة إلى دوره التثقيفى التنويرى، دون ممارسة أى أدوار أخرى تخرج عن نطاق مسئوليته.

٥- التوسع فى إفراد رسائل علمية وبحثية داخل الجامعات والكليات والمعاهد العلمية التابعة للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، لتناول مشكلة الفساد بمزيد من

الدراسة والبحث، إضافة إلى التوسع فى إدراج الحديث عن مخاطر الفساد ضمن المقررات الدراسية التعليمية فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى، من خلال كتاب التربية الوطنية، ومقررات بعض المواد الدراسية، مثل اللغة العربية، والتربية الدينية، والدراسات الاجتماعية، واللغات الأجنبية، على أن تأتى فى سياق نصوص أو قصص، يتم استخلاص العِبر منها، مع مراعاة عدم الإخلال بمتطلبات العملية التعليمية ومفرداتها ومقرراتها.

٦- إصدار المزيد من الكتب، ونشر المزيد من المقالات الدينية التى تتناول آفة الفساد من منظور دينى واجتماعى من خلال الصحف والمجلات والدوريات.

٧- زيادة أعداد القيادات الدينية الملتحقة بالدورات التدريبية المتخصصة فى مجال مكافحة الفساد، من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، للتدرب على كيفية توعية المجتمع بخطر الفساد وسبل مواجهته.

٨- مشاركة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية مع منظمات المجتمع المدنى فى القيام بالتوعية بأهمية التصدى للفساد، من خلال إدراج ذلك ضمن برامجها الفكرية وأنشطتها الاجتماعية، مع ملاحظة ضرورة تفعيل ذلك، وعدم الاكتفاء بالإعلان الشكلى أو البروتوكولى عن إدراج مكافحة الفساد ضمن الأنشطة والبرامج التى تقوم بها.

٩- زيادة مساهمة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية فى المظلة الوطنية للحماية الاجتماعية، من خلال صناديق البر والتكافل وبيت الزكاة والصدقات، كى تشمل عددًا أكبر من الفئات الأوْلى بالرعاية والأشد احتياجًا، تخفيفًا – بقدر الإمكان – من آثار عمليات الإصلاح الاقتصادى والأزمات الاقتصادية الطارئة.

المدى الزمنى لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة:

يُعَدُّ المدى الزمنى المناسب لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة هو المدى القريب من: ١ – ٣ سنوات.

الجهات المُنفِّذة للإستراتيجية المقترحة:

يشترك فى تنفيذ الإستراتيجية المقترحة عدة جهات هى: مشيخة الأزهر الشريف – وزارة الأوقاف – دار الإفتاء المصرية – الكنيسة المصرية – وزارة الثقافة – وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى – وزارة التعليم العالى – وزارة الشباب والرياضة – وزارة التضامن الاجتماعى – الهيئة الوطنية للإعلام – الهيئة الوطنية للصحافة – الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد – منظمات المجتمع المدنى.

ختامًا:

تناولَت هذه الدراسة مشكلة الفساد وتأثيرها على الأمن القومى، وأجابت عن تساؤل مهم بشأن مدى قدرة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية على أن تقوم - متعاونة مع باقى مؤسسات الدولة - بدور فعال فى مواجهة الفساد، وذلك حين قدَّمَت ملامحَ رئيسية لإستراتيجية مقترحة لهذه المؤسسات لمواجهة هذه الآفة. وقد أشارت الدراسة إلى أن مكافحة الفساد قد حَظِيَت باهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بشكل كبير، خاصة بعد أن تأكد ارتباط الفساد بالجريمة المنظمة والمشكلات الأمنية المختلفة التى تعانيها المجتمعات المعاصرة، كما نوَّهَت إلى أن الإرادة السياسية المصرية داعمة وبقوة جهود مكافحة الفساد بكل صوره وأنواعه منذ عام ٢٠١٤ حتى الآن.

أكدَت الدراسة نبذ الديانات السماوية الثلاث الفساد بكل أنواعه، وكذا أهمية دور المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية فى مواجهته، وهو ما يدعو إلى ضرورة استثمار الإمكانات المتاحة لدى تلك المؤسسات - باعتبارها من أبرز أدوات القوى الناعمة – من خلال الاستفادة مما تمتلكه من حضور مجتمعى قوى، لترسيخ عقيدة مجتمعية رافضة للفساد بكل أشكاله وصوره، ورفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد على الأمن القومى، وصولا إلى تكوين رأى عام مناهض للفساد وداعم لثقة

المواطنين فى مؤسسات الدولة، فى ظل الجهود التوعوية الوطنية التى قامت وتقوم بها الدولة المصرية على المستوى الوطنى لمواجهة الفساد.

وضعَت الدراسة ملامح رئيسية لإستراتيجية مقترحة للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية لمواجهة مشكلة الفساد، وقد جاءت الإستراتيجية المقترحة واضحة الأهداف، قائمةً على مرتكزات، محددة السياسات والآليات والمدى الزمنى والجهات المنفذة، ولعل أحد أهم أهدافها: مواجهة المؤسسات الدينية للفكر المتطرف والذى يُعَدُّ رافدًا من روافد الفساد الفكرى، ومن أهم مرتكزاتها: ما يستقر ويتجذَّر فى وجدان جميع المصريين من موروث دينى ورُوحى يساعد استحضارُه دومًا فى نشر الأفكار الإيجابية، ومن أبرز سياساتها: إنشاء آلية لرصد مدى استيعاب وتفاعل المجتمع وتأثره بمفردات الخطاب الدينى الذى توجهه المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية.

المراجع :

(١) الموقع الرسمى لهيئة الرقابة الإدارية، (12/4/ 2023)، https://aca.gov.eg.

(٢) الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات، (12/4/ 2023)، https://www.sis.gov.eg.

(٣) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٣، جزء ٧، ص ١٠٠.

(٤) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٥) أبو البقاء الكفومى، كتاب الكليات، معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، ص ٢٢٠.

(٦) محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤، جزء ١، ص ٤٩٨.

(٧) ألا تاس، الفساد فى الحكومة، تراجم مختارة من تقرير الندوة الإقليمية التى عقدتها دائرة التعاون الفنى للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية بالأمم المتحدة، ترجمة نادر أحمد أبو شيخة، عمان، الأردن، المطابع التعاونية، بدون تاريخ، ص ٥٢.

(٨) كيمبرلى آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمى، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠، ص ٩٢.

(٩) محمد بيومى مهران، دراسات فى تاريخ الشرق الأدنى القديم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، جزء ٥، ص ٢٨٣.

(١٠) محمد أحمد درويش، الفساد، مصادره - نتائجه – مكافحته، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠١٠، ص ١٣.

(١١) عماد الشيخ داوود، الشفافية ومراقبة الفساد، بحث لمؤتمر الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدى، ٢٠٠٩، ص ٢.

(١٢) سمى أرسطو كتابه بهذا الاسم، لأنه أهداه إلى نيقوماخوس، الذى يحتمل أنه كان ابنه من زوجته الثانية، وقيل أيضا: إن أرسطو لم يكتبه لابنه، و إنما كتبه لأبيه الطبيب نيقوماخوس.

(١٣) سامى خشبة، تجديد الثقافة، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ١٨٨.

(١٤) سفر الخروج: ٢٠/ ١٥.

(١٥) سفر الخروج: ٢٢/ ١-٤.

(١٦) سفر الخروج: ١٨/ ٢١- ٢٢.

(١٧) إنجيل لوقا: ٣/ ١٢ - ١٣.

(١٨) إنجيل لوقا: ٣/ ١٤.

(١٩) سورة الروم: ٤١.

(٢٠) سورة الفجر: ١٠ — ١٢.

(٢١) سورة المائدة: ٦٤.

(٢٢) بيتر آيغن، شبكات الفساد والإفساد العالمى، ترجمة محمد حديد، دمشق، قدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٢٣) أحمد فارس عبد المنعم، مؤتمر الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩، ص ١٩.

(٢٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢٥) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، ص ١٩.
(٢٦) حنان سالم، ثقافة الفساد فى مصر دراسة مقارنة للدول النامية، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣، ص ص ١٧٢ ، ١٧٣.
(٢٧) الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، (30/4/ 2023)، https://www.cabinet.gov.eg.
(٢٨) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ٨.
(٢٩) الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، (30/4/ 2023)، https://www.cabinet.gov.eg.
(٣٠) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ٨.
(٣١) زكى حنوش، مظاهر الفساد فى السلوك اليومى للمواطن العربى "الأسباب والعلاج"، المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣، ص ٦ .
(٣٢) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ١٤.
(٣٣) المرجع السابق، ص ١٣.
(٣٤) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ١٤.
(٣٥) لطفى محمد حسن شاش، تقويم فعالية السياسات والأساليب الحالية لمكافحة الفساد والإستراتيجية المقترحة، غير منشور، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطنى، ٢٠٠٣ ص ٢٩.
(٣٦) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠، ص ٧.
(٣٧) لؤى أديب العيسى، الفساد والبطالة، ط ١، عمان، الأردن، دار الكندى للنشر، بدون تاريخ، ص ص ٥٧: ٥٨.
(٣٨) الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، (30/4/ 2023)، https://www.cabinet.gov.eg.
(٣٩) حازم الببلاوى، تركز الثروات خطر على التنمية، مقال بجريدة الأهرام، ٢٥ مايو ٢٠٠٨م، https://gate.ahram.org.eg، 23/4/2023.
(٤٠) الصفحة الرسمية لوزارة المالية، (30/4/ 2023)، https://mof.gov.eg/ar.
(٤١) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ١٣.
(٤٢) وفاء عبد الله، ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٣٤، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ٢٠١٢، ص ٢٣٠.
(٤٣) الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ١٣.
(٤٤) تقرير متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، الملخص التنفيذى، ص ٨، ٢٤، ٢٥.
(٤٥) المرجع السابق، نفس الصفحات.
(٤٦) تقرير متابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، لعام ٢٠٢٠، ص ٥٤، ٥٦، ٥٧. وإفادات شخصية من قِبل المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية.
(٤٧) الموقع الرسمى لوزارة التضامن الاجتماعى، (22/4/2023)، https://www.moss.gov.eg.